

نظرية القرائن بين الموافقة والرفض من منظور النحاة القدماء
والمحدثين

The theory of evidence between approval and rejection from the perspective of ancient and modern grammarians

م.د. إسماعيل أحمد عباس علي

Lect.Dr. Ismail Ahmed Abbas Ali

مديرية تربية صلاح الدين

Salah al-Din Education Directorate

E-mail: asmaylahmdalbas@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0001-5904-576X>

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، القرائن، النظائر، النحو، المحدثين.

Keywords: Arabic language, evidence, analogues, grammar, hadith scholars.



الملخص

اعتنى النحاة قديماً وحديثاً بذكر القرائن والنظريات النحوية، وتلك النظريات التي يصحح بها النحاة في العصر الحديث ما هي إلا نتاج حديث النحاة الأوائل عن التقعيد لعلم النحو، وهذا يقودنا إلى أن تلك النظريات في الأصل قديمة وليست بالحديثة لا سيما نظرية القرائن، فقد اعتنى بذكر أثر السياق والدلالة وقرينة المعنى والنظام الثابت وقرينة الحذف والمحذوف، كما اعتنى بعضهم بذكر العوامل النحوية وبعضهم الآخر قد ثار عليها، وفي هذا ما يشير إلى سعي النحاة إلى التخفيف من أعباء النحو وقواعده، ومحاولة للتجديد والتخلص من بعض القديم الذي يزيد من تعقيد اللغة، لا بد لنا من إعادة النظر في بعض تلك النظريات القديمة والتي ثار حولها الخلاف، فبعض تلك النظريات يؤدي بالنحو إلى التعقيد، واللغة العربية هي لغة القرآن وهي اللغة الخالدة إلى يوم القيامة، وتجديد الرؤية في تلك النظريات مما يحافظ على حيوية تلك اللغة، والحياء في تطورها لا تعرف التوقف والجمود، وتلك النظريات تعد هي القواعد الأصولية للنحو، وتلك القواعد هي التي انبثق عنها النظريات الحديثة للنحاة، فنظرية القرائن تعد بمثابة البذرة الأولى لعلم النحو وهي الخلاصة له.

Abstract

Grammarians, ancient and modern, took care to mention clues and grammatical theories, and those theories that grammarians proclaim in the modern era are nothing but the product of the early grammarians' talk about restricting the science of grammar. This leads us to the fact that these theories are originally ancient and not modern, especially the theory of clues. He took care to mention the impact of Context, connotation, the presumption of meaning, the fixed system, the presumption of deletion and the deleted. Some also took care to mention the grammatical factors while others revolted against them. This indicates that grammarians sought to reduce the burdens of grammar and its rules, and an attempt to renew and get rid of some of the old that increases the complexity of the language. We must From reconsidering some of those old theories about which controversy has arisen, as some of those theories lead to complexity in grammar, and the Arabic language is the language of the Qur'an and it is the eternal language until the Day of Resurrection, and renewing the vision in those theories is what preserves the vitality of that language, and life in its development is unknown. Stopping and stagnation. These theories are considered the fundamental rules of grammar, and these are the rules from which the modern theories of grammarians emerged. The theory of evidence is considered the first seed of the science of grammar and is its conclusion.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

الأصل أن لكل علم مجموعة من القوانين التي لا يحدد عنها، وتسمى تلك القوانين بالنظام فلكل علم إذاً مجموعة من القوانين يطلق عليها النظريات، وهذه النظريات هو الحاكم الأول لدى العلماء على العلم، والنظام النحوي له مقومات لا يحدد عنها.

وقد عقد النحاة أبواباً كثيرة في كتبهم لفصول تعود في الغالب إلى النظريات النحوية التي استتجها المتأخرون، وتعود أكثر تلك النظريات إلى نظرية القرائن، لما لها من الأهمية الكبرى عند المتقدمين، وتتأصل من خلالها نظريات كثيرة كنظرية المعنى في سياق الكلام وتألفه مع المضمون اللفظي، وقرينة السياق وهي قديمة يدركها العقل البشري منذ وجوده ونشأته، وقد تطرق إليها سيبويه في كتابه والنحاة أجمعهم، ثم تطرق إليها البلاغيون كالجرجاني في كتابه أسرار البلاغة واعتنائه بالقرائن النحوية وقامت هذه النظرية على أسس نفسية وذوقية وجمالية عقلانية عند البلاغيين، كما أن للنحاة طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب وهو النظام البنائي الأول للعرف النحوي، وهي النظريات البدائية التي قامت عليها النظريات الحديثة، وكذلك مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ، كما قد قامت مجموعة من العلاقات التي تسمى "القرائن النحوية" بالربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص "وتحتها فروع"، والنسبة "وتحتها فروع"، والتبعية "وتحتها فروع أيضاً"، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث في كونه يدرس أهم قواعد النحو على الإطلاق وهي الأصول والقواعد النحوية التي قام عليها علم النحو، وهي نظرية القرائن، وتلك القرائن من خلالها يظهر الإعراب والمعنى، ويتضح أثر الإعراب على المعنى وما له من تبعات في النظام النحوي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الأهمية الكبرى لنظرية القرائن، التي هي بمثابة البذور الأولى لعلم النحو والدلالة، كما تهدف هذه الدراسة للوقوف على تلك الآراء للقدماء من نحاة والمحدثين، والمقارنة بينها وبين الأثر النحوي واللغوي لتلك الآراء .



منهج الدراسة:

جمعت الدراسة بين منهجين، وهما:

أولاً: المنهج الاستقرائي: وذلك لاستقراء أدوات الدراسة وجمعها.

ثانياً: المنهج التحليلي: وذلك لتحليل القواعد والوقوف على شرحها ومناقشة تلك الأقوال الواردة.

التمهيد: التعريف بنظرية القرائن وأنواعها.

تعد نظرية القرائن من أهم النظريات النحوية التي تساعد على حل عملية الإعراب وتوضح المعنى، فمن غير القرائن يصعب حل الإلغاز الذي يصيب بعض النصوص لا سيما من النصوص القديمة الجاهلية، وقد وضع النحاة واللغويون تلك القرائن كوسيلة للمساعدة على حل إشكالية النصوص.

تعريف القرائن:

لغة: واحدها قرينة، وهي في الأصل من قرن الشيء بالشيء، أي: ضمه إليه ووصله به، ومنه سميت الزوجة قرينة لوصلها بالرجل بعقد الزوجية (الرازي، ١٩٩٩، ٢٥٢).

اصطلاحاً: "أمر يشير إلى المطلوب" (الجرجاني، ١٩٩١، ١٧٤).

وتعريف الجرجاني عام لا يشمل القرينة في النحو فقط، وإنما يرد به عموم التعريف للقرينة، فقد تكون القرينة في التعريف السابق لغوية أو عرفية، أو قولية أو حالية، فيدخل في التعريف السابق القرائن الفقهية وغيرها.

وقد عرفها البركتي: ما يدل على المراد من غير كونه صريحاً (المجددي، ٢٠٠٣،

١٧٣).

ولم يبعد التعريف عن سابقه، فكلا التعريفين دلا على عموم القرائن دون النظر إلى الفن

الذي يستخدمها.

والذي أراه أنه يعنى بها تلك المقاييس والضوابط التي وضعها النحاة واستندوا إليها في الحكم على الإعرابات المختلفة، وإن كانت أكثر تلك المعايير في الأصل قديمة إلا أنها لم تجر على ألسنة النحاة بكثرة، أما المحدثون فقد صرحوا بها وحددوا لها مسميات كثيرة منها القرائن وغيرها، وهي ما يعتمد فهم معاني الكلام من قبل الملقى وفهمها من قبل المتلقي على القرائن.



دليل العمل بالقرينة فقهيا:

يستدل على العمل بالقرائن بعدة أدلة منها:

أولاً: قوله تعالى: ((وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)).

فالأصل هنا أن قرينة وجود الدم على قميصه تدل على مقتله، وقد جعلوا هنا الدم علامة على صدقهم، فقرنوا القميص بهذه العلامة وهي الدم، واستدل يعقوب على كذبهم بصحة القميص وسلامته من التمزيق فالآية هنا دليل على إعمال القرائن (القرطبي، ١٩٦٤، ١٧٤/٢). ويستدل لذلك أيضا بما ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((الأيام أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها)) (صحيح مسلم، ١٣٣٤، ١٤١/٤). فدل الحديث على أن الصمت قرينة الرضا، ويعد هذا الحديث أقوى الأدلة على الحكم بالقرائن.

أما القرائن النحوية فلا تبعد عن السابق بكثير، وإنما هي الدلائل التي تحدد ماهية الإعراب، وهي الدلائل التي تقترن بالكلام أي تصاحبه وتنقسم القرائن إلى:
١- قرائن مقالية: وهي التي تتضح من الكلام وتبرز من السياق ومن مثلها أيضا قرينة الأسلوب وقرينة الإعراب.

٢- قرائن مقامية: وهي قرائن تتوقف على ماهية خارجة عن إطار النص بذاته، وهي تلك المعاني التي تصحب الكلام في إطار بيئته أو أثناء إلقائه.
وسوف نسلط الضوء في المباحث القادمة على أهم القرائن النحوية.

أولاً: قرينة الإعراب، والعامل النحوي.

تعدُّ قرينة الإعراب من أهم القرائن النحوية على الإطلاق، والتي وضعها علماء النحو في العصر القديم منذ نشأة النحو، وهي من أهم مواضيع النحو منذ أن جُمع النحو إلى يومنا، وقد بلغ الإعراب عند القدماء منزلة عظيمة ويعرف بأنه: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف" (الجبائي، ١٩٩٠، ٣٣).

وقد ثار هنا خلاف طويل حول العامل الذي يحدد قرينة الإعراب، ومن ثم برز خلاف أطول منه وهو الخلاف حول دور الإعراب في تحدد المعنى، وقد انقسم النحاة قديما وحديثا حول تلك القديمة إلى قسمين:



القسم الأول: يذهب إلى أن الإعراب هو الذي يحدد المعنى.

القسم الثاني: يذهب إلى أن المعنى هو الذي يحدد الإعراب.

وسوف نعرض لحديث النحاة حول تلك القضية.

أولاً: الزجاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، وقد ذهب إلى أن الإعراب فرع عن المعنى، وذهب إلى أن المعنى هو الذي يحدد الإعراب، وقال فيه: "إنَّ الأسماء لما كانت تغورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ... وقالوا : هذا غلامٌ زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها" (الزجاجي، ١٩٨٦، ٧٠).

والذي يظهر من كلامه أن الإعراب إنما يظهر من خلال المعنى، وبهذا يؤسس لنظرية الإعراب من خلال الدلالة، فيجعل الإعراب فرعاً عن المعنى، وليس وحده الذي قال بهذا القول بل خلق كثير من النحاة، وبهذا يمكن القول إن أكثر المتقدمين يقولون بهذا القول.

ثانياً: ابن جني (المتوفى: ٣٩٢ هـ)، وقد أسس لنظرية المعنى والإعراب، وبين أن الحكم على المعنى يكون من خلال الإعراب، فتحدث عن دور الإعراب في بيان معاني الكلام في الجمل وعن تأثر المعنى بالإعراب وليس العكس، وقد بيّن أن الإعراب هو الإبانة عن معاني الألفاظ وقال: "ألا ترى أنك إذا سمعت : أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وَشَكَرَ سَعِيداً أَبَوْهُ، علمت يرفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه" (ابن جني، ٢٠٠٨، ٣٦/١).

ويتضح من كلامه أنه يربط المعنى بالإعراب ولكنه يجعل الإعراب سبباً في ظهور

المعنى وليس المعنى هو السبب في ظهور الإعراب.

والمحدثون قد انقسموا إلى قسمين:

القسم الأول: يسير على قول القدماء إما بجعل المعنى يظهر من خلال الإعراب، أو الإعراب يظهر من خلال المعنى.

القسم الثاني: ذهب إلى أن النحو له معانٍ خاصة به، ومنهم:

أولاً: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨ هـ)، حيث قرر أن الإعراب هو: "تَغْيِيرُ العلامَةِ التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل"، وهذا مما اتفق عليه جل النحاة، ولكنه آثر القول بان معاني النحو تختلف عن المعاني الدلالية الأخرى التي يمكن التوصل إليه من خلال المعاجم، فانطلق إلى بيان هذا الأثر معنوياً وقال: "وفائدته: أنه رمز إلى معنى معين دون غيره - كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما - ولولاه لاختلطت المعاني، والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض" (حسن، ٢٠١٦، ٧٤/١).

ثانياً: فاضل السامرائي: وقد ذهب إلى أن معاني النحو تختلف عن تلك المعاني الأخرى، وقد بين أن سبب تسمية الإعراب بهذا الاسم ثلاثة أسباب وقد رجح أنه بسبب المعنى، والذي يلاحظ أنه حاول الجمع بين أقوال السابقين كلهم في آن واحد ولكنه يخلص إلى القول بأن الإعراب هو الأصل الذي يوضح المعنى الإجمال للكلام، ويوضح أنه ولا يخفى على أحد أنه لو غير كسرة مكان فتحة لاختلف المعنى وتغير (السامرائي، ٢٠٠٠، ٢٥/١).

وظاهر الأمر أن بعض النحاة المحدثين ثاروا على قضية قرينة الإعراب والمعنى السابقة، واتخذوا اتجاهها آخر يبين أن المعاني النحوية معانٍ خاصة تخالف المعاني الدلالية. أما القضية الثانية التي تحدد قرينة الإعراب هي قضية العوامل النحوية، وتعريف بأنها: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (التهانوي، ١٩٩٦، ١١٦٠).
والتعريف السابق جعل العوامل هي السبب الموجب للإعراب، وبهذا يكون العامل أصل للإعراب فلا إعراب بلا عامل.

ثانياً: "العامل الجالب للإعراب: ما أثر رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً، أو جزمًا في آخر الكلمة المعربة" (النحوي، ١٩٩٣، ١٧٣).

ويعدُّ التعريفان السابقان من التعاريف المنسوبة للقديما وإن لم يصرح أصحابها بها، أما المحدثون فقد عرّفوا العوامل النحوية بتعريفات تشابه التعريفات السابقة ومن ذلك: أولاً: ذهب مصطفى الغلايني (المتوفى: ١٣٦٤هـ) إلى أن: العامل هو الذي يحدث الإعراب في الكلمة: "فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل" (الغلايني، ١٩٩٣، ١٨/١).

فهو في ذلك لا يتخلف عن التعريفين السابقين.

ثانياً: عباس حسن، ويذهب إلى القول نفسه بأن العامل هو الذي أوجد الإعراب في الكلم (حسن، ٢٠١٦، ٧٣/١).

قضية العوامل النحوية بين القبول والرد:

ذهب أكثر النحاة من المتقدمين والمتأخرين إلى قبول قرينة العوامل النحوية، ومنهم من توسع فيها، ومنهم المقل، إلى أن أكثرهم تلقاها بالقبول، إلى أن ظهرت أولى دعوات الثورة على تلك النظرية، من قبل الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، ثم ابن جني من بعده (الطار، ٢٠١٦، ١٠).

إلى أن جاء "ابن مضاء" (المتوفى: ٥٩٢هـ) وقد أقام الحجج والبراهين في رفض تلك القرينة بالكلية، ووصفها بأنها من التأثر بالفلسفة والمنطق، وقد ألف في ذلك كتاباً كاملاً في الرد على النحاة ورفض تلك القرينة النحوية، وقد نحا نحوه الكثير من المتأخرين وعلى رأسهم:

أولاً: تمام حسان (المتوفى ٢٠١١م): وهو ينكر تلك النظرية ويحذو في ذلك حذو ابن مضاء الذي ينكر النظرية بالكلية، وينسب تمام حسان العامل النحوي إلى المتكلم فحسب، ويذكر أن



دعوى قرينة العوامل يدفع إلى التمنطق والتفلسف في النحو مما يجعله معقداً، ويخرجه عن غرضه الأساسي الذي وضع له، ويذكر أن العرب إنما تكلموا بالكلام على هذا النحو ونحو نقتفي أثرهم (حسان، ٢٠٠٦، ١٧٣).

ثانياً: فاضل السامرائي: وهو في ذلك متبعاً لطريقتهم في إنكار العامل والمعمول، ويذهب إلى أن نظرية العامل والمعمول أمر أحدثه النحاة وتوسعوا فيه وأنه محض تأثر منهم بالمنطقة والفلاسفة أما فيما يخص العامل عنده فإنه يرى أن الإعراب منوط بالكلام العربي إذا "قال العرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه" (السامرائي، ٢٠٠٠، ٢/١٢٧).

ومما يبرهن على أن إنكار تلك النظرية أولى من الإقرار بها أن النحاة لم يتفقوا على عدد العوامل النحوية فذهب الكثير من العلماء إلى أنها غير منحصرة بعدد، وكذلك اختلفوا في أغلب العوامل (حسن، ٢٠١٦، ٣١٤/١).

ومما يبرهن أيضاً على ضعف تلك القرينة، أن النحاة لم يتفقوا على عامل أكثر العوامل النحوية، فأكثر تلك العوامل محل خلاف بين النحاة.

والذي أراه والله أعلم أن نظرية العامل والمعمول هي كما قال الدكتور فاضل السامرائي " لا موجب لها " (السامرائي، ٢٠٠٠، ٢/١٢٧) أي أننا لسنا بحاجة لها في علم النحو، ومحصلة العرض السابق أن قرينة الإعراب لا يمكن الاستغناء عنها في تحديد الدلالات النحوية، أما قرينة العوامل النحوية فيمكن الاستغناء عنها.

ثانياً: قرينتي الحذف والعطف

يعدُّ الحذف من أهم الظواهر النحوية التي اهتم بها النحاة في السياق اللغوي العام كوسيلة للفهم هي ظاهرة الحذف، وذلك لأن الحاجة إلى السياق في تفسير الجمل المحذوفة كانت أقوى من الحاجة إليها في تفسير المفردات؛ ونظراً لأن الجمل النحوية هي وحدات المسند الدلالية التي تشكل القرائن بشكل مجمل، فإن قرينة إسقاط إحداها من الخطاب يحتاج إلى النظر إلى بقية الوحدات المنطوقة (البحيري، ١٩٩٧، ٢٦).

الجملة تعد جزءاً من أدلة الحذف أو قرائنه، والمبدأ النحوي الذي ينص على أنه يجوز حذف ما هو معروف تضمن العديد من الأدلة والقرائن التي تؤدي إلى معرفة هذا الإغفال (حسان، ٢٠٠٦، ٣٤١).

ويتطلب النظام النحوي الدال على المحذوف أن يكون للخطاب دليل مفصل يكون جزءاً من تكوين الجمل، فقد يكون في اتفاق مع المحذوف في اللفظ، أو قد يكون متفقاً معه في الدلالة، أو قد يكون سبباً له، أو مسبباً عنه، أو أن المحذوف قد يكون جواباً لاستفهام دل عليه، وذلك من



خلال أن الحذف يعد عملية تتسم بالنظام وليست عملية اعتباطية، وذلك من خلال الخضوع لإرادة المتكلم ولعرف السامع (طويرات، ٢٠١٧، ٨٨).

فإن إبراز المحذوف وسبب إغفاله يعطي معنى أعمق في مقصد الكلام وأهدافه، ثم تعدد الحذف في السياق لأغراض مختلفة يضيف على النص جمالاً، ويهدف لغرض تريبه القارئ إليه، وصقل فكره لاستنباطه، وهذا هو إحدى الطرق التي يلفت القرآن الانتباه إليها، ومن خلال تقدير المحذوفات في النص، يمكن شرح المعنى الدلالي المشار إليه، ولا تدل الكلمة في سياقها إلا على معنى واحد، فالكلمات قد تدل على أكثر من معنى خارج السياق، والمعنى الذي يريده المتكلم، ولكنها لا تدل في السياق إلا مع مساعدة القرائن السياقية، وكذلك مراعاة متطلبات المرسل إليه وظروف الخطاب (حامد، ٢٠١١، ٩٦).

ويُستنتج أن الحذف يعد أسلوب نحوي ولغوي وتركيبية رائعة، وهي ليست لغرض محدد، وليست تعسفية، وتكون مصحوبة دائماً بافتراض، سواء كان موجوداً أو غير ذلك، ولا حذف إلا لدلالة كما يقتضي السياق؛ لأنه يتحكم في معاني المفردات، وهو الذي يحدد مكان الحذف، ويعطينا التقدير في بعض الحالات، بمساعدة من الكلام أو عن طريق مراعاة المكان والموقف والقرائن اللفظية وغير اللفظية، ولا يوجد حذف إلا وله أهمية سياقية محددة، مثل الحذف من أجل تعظيم الأمر، أو التفضيم، أو الاهتمام به، أو قصد التعميم، أو من أجل اختصار الكلام (حامد، ٢٠١١، ٩٦).

ويشترط لقيام الحذف قرينة، وتلك القرينة لا بد أن تكون قائمة في الجملة، وهي المراد بقرينة الحذف.

قرينة العطف:

تعد ظاهرة العطف من الظواهر اللغوية التي تتجاوز بنية الجملة إلى النص بأكمله، حيث إنَّ العطف يتعدى المفردات والتراكيب ليربط الجمل، بل إلى ربط مجموعة الجمل والمجموعة التي تناسبها، ومركب العطف هو هيكل يقع داخل بنية أخرى أكبر هي النص، ثم يتم ربطها عن بعد بمفردات وتركيبات وجمل أخرى في النص؛ ومن هنا كان التناسق بين أجزاء النص بأكمله (العكبري، ١٩٨٢، ٢٤).

وتأتي أهمية قرينة العطف في التركيب النحوي من حقيقة أن النص عبارة عن مجموعة من المفردات والجمل، وأن العطف يربط هذه المفردات والجمل المكونة للنص، حيث يعمل العطف على الترابط بين المرؤوس والتابع له، وهذا من العلاقة المتبادلة بين العناصر غير المسندة في الجملة والتي غالباً ما تدور في مدار أحد عناصر المسند، و - لذلك - لربطها بما يدور في مداره، وعلاقتها مع الأجزاء الأخرى من الجملة من خلال علاقاتها النحوية بما يتعلق



بها؛ لأن العنصر غير المسند هو تقييد لما ترتبط به، إنها ظاهرة تمتص النص بأكمله من البداية إلى النهاية؛ وهي تحمل اسم "عطف النسق" (القيسي، ١٩٧٤، ٩٥).
وللنص مفرداته وتركيباته وجمله، والتي قد تبدو للوهلة الأولى أنه لا يوجد مزيج أو ارتباط بينها، من خلال ظاهرة نحوية، أولها النحاة والبلاغة ذوو الأهمية الخاصة، ولقد سمح لها النظام اللغوي بالتنوع، لذلك يمكن أن يكون المفرد متعاطفًا مع المفرد، والتوليف مع البنية والجملة إلى الجملة، وحتى تسلسل الجمل إلى التسلسل الذي يتوافق معها ويتناسب، والتي تحتوي على: دالة تركيبية، وهي إطالة بنية الجملة الأصلية من خلال ضم المتعاطفين مع بعضهم البعض، ووظيفة دلالية دائما ما تتبع من الوظيفة السابقة غالبًا (الحلبي، ١٩٨٦، ٣٣٢).

وقد اعتنى العديد من النحويين والبلاغيين بمواضع العطف وحروفه، وصرّحوا بالعطف على أنها تلك الوسيلة الأساسية من أجل الوصل والربط بين أجزاء النص، كما أنهم وقفوا عند معنى العطف في الجملة، ونظروا إلى متى ما يقصد بالجملة القطع ومتى يقصد بها الاتصال، وذلك من خلال أن يتم النظر في معاني الجمل، وفي معاني المفردات المجاورة في عملية العطف، ويعدّ هذا الأمر مدخلا من مداخل (نحو النص) الذي ينظر إلى ما يسبق الجملة وما يليها، ويمكن أن يطوّر النظر إليه واعتباره بذرة في تنمية (علم النص)، حيث إن ذلك أصبح ضرورة لازمة في الوقت الحاضر (الحلبي، ١٩٨٦، ٣٣٢).

ويتضح من ذلك أن قرينة العطف يراد بها حالة من الربط العام والشامل لمجريات الجمل في النص الواحد، وإذا فقدت تلك القرينة أصبحت الجمل المعطوفة على بعضها تفنقد إلى حالة الربط والنصية.

ثالثًا: قرينة السياق والدلالة.

تعد قرينة السياق إحدى القرائن القديمة التي عدها النحاة الصنعة الأولى للنحو، وقد أتت إلينا تحت مسميات كثيرة، ومنها: الكلام، والتركيب، وسيق الكلام، وسيق النظم، واللفظ الواضح فيما سيق له، وما أوجبه نفس الكلام، كما تم استعمالها في تحديد دلالة بعض الألفاظ، كما يقولون: النكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق النفي تعم.

ويعرف السياق بأنه: "أما السياق والقرائن، فإنها تلك الدلالة على مراد المتكلم من كلامه" (العبد، ١٩٧٦، ٢١).

كما يعرف بأنه: "المعنى الذي يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك أو لاحقه" (العبد، ١٩٧٦، ١٩).



ويبرز من خلال التعريفين أشياء، وهي:

- ١- المقصود به هو ذلك الغرض والمقصود ومراد المتكلم.
- ٢- التآلف ما بين الكلام وتتابعه وجريانه على أسلوب واحد، وهو النظم الذي يجمع الكلام وفق القواعد المعترف كقواعد النحو والدلالة والبلاغة غيرها.
- ٣- الظروف التي تحيط بالنص، وأحوال المخاطبين فيه، وهو السياق الخارجي للنص، أو مناسبة النص.

واستيعاب السياق لهذه العناصر واشتماله عليها هو الذي يوفق بين المعاني المختلفة ويحدد هذا المصطلح العام.

ونستطيع أن نجمع بين التعريفين بأن يُقال: السياق هو ذلك الغرض الذي من خلاله ينتظم جميع ما يرتبط بالنص من القرائن اللفظية والحالية، والمقامية. أما دلالة السياق فهي: "هو ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك، أو لاحقه" (العيد، ١٩٧٦، ٢١).

والناظر في ذلك يجد أنّ السياق اللغوي وغير اللغوي، من حيث كونه مؤثراً مهماً في دلالة السياق ككل.

وقد قسم بعض العلماء السياق، إلى السياق اللغوي، وسيقاق غير لغوي، وفيما يأتي توضيح لذلك:

١- السّيق اللغوي:

في هذا السياق يتم تحديد المعنى بالاستناد إلى تلك العناصر اللغوية، وهذا السّيق يقوم بتفسيره (استيفان أولمان) بـ: النّظم اللفظي للكلام، وموقع الكلمة في ذلك النّظم،... إنّ السّيق، على هذا التّفسير، ينبغي أن لا يشمل، الكلمات، والجمل السابقة واللاحقة حسب، بل القطعة كلّها، والكتاب كلّ (اولمان، ١٩٧٢، ٥٥).

وتتجلى قرينة السياق في الدرس النحوي قديماً وحديثاً من خلال أنه هو المحدد لمجريات الإعراب في الكثير من الألفاظ ومن ذلك: "تأثير السّيق على أسلوب الاختصاص في أنّه إذا وجد السّيق الدال على الافتخار والتعظيم أو السّيق الذي يرغب فيه المتكلم في التأكيد؛ فإن هذا يستدعي هذا الأسلوب ويكون سبباً في وجوده" (عبد الصادق، ٢٠١٦، ٢٧٣).

فالناظر في النص السابق يجد أن السياق هو المحدد لحائق لقرينة الإعراب، فمن خلال السياق اتضح أن اللفظ يعرب مخصوص بالمدح أو لا، ويقاس على ذلك الكثير من السياقات التي حددت الإعراب.



وهي: "ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز" (الاصفهانى، ٢٠٠٣، ١٧٨).

من خلال هذا التعريف ويمكن الاستنتاج أن الدلالة هي تلك الدراسة التي تدل على ما يتم التوصل به إلى المعنى والألفاظ، وذلك من أكثر الرموز دلالة على المعنى، ومن أكثرها إشارة ودقة في التعبير، وهو يشير إلى الدلالة اللسانية وغير اللسانية.

ويمكن تعريفها بأنها: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول" (الجرجاني، ١٩٩١، ١١٦).

وهو تعريف يشير إلى المعنى العام لكل رمز إذا علم كان دالا على شيء آخر مثل: وجود الدخان دليل على النار، ثم يقوم بالتعريف من العام إلى الخاص، حيث يقوم بتعريف تلك الدلالة الخاصة بالألفاظ وذلك من خلال اعتبارها من أبرز الرموز التي تدل على المعنى، حيث يقول: "والدلالة اللفظية الوضعية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة والتضمن والالتزام، لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وُضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام". (الجرجاني، ١٩٩١، ١١٦).

كما أن التعريف يُشير إلى تلك الدلالة اللسانية والدلالة غير اللسانية التي تتمثل في علم العلامات، ثم يقوم بتفسير تلك الدلالة اللفظية التي تعد جزءا من تلك الدلالة اللسانية اللغوية، ويُبين أنواعها.

أما المعنى فيعرف بأنه "ما يقصد بشيء"، وهذا التعريف يعد الدلالة جزءاً أساسياً من المعنى كما يفهمه المناطقة، والمقصود به "شيء"، أي إنه ما يجوز أن تخبر عنه، وما يمكن أن تصح الدلالة عليه (السكاكي، ١٩٣٧، ١٧). ويعد التصنيف التحويلي أو اللغوي مما يجعل المعنى جزءا تابعا للفظ وهو يعد جزء من الدلالة اللغوية، وذلك لأن المنطق يعتني في المقام الأول بالمعاني، ثم يعتني بالألفاظ والحدود وذلك على عكس النحو الذي يقوم ببحث ما يفهم في اللفظ، حيث يجعل المعنى تابعا له.

ومما لا شك فيه أن المصطلح الخاص بالدلالة يتميز بالشمول وبالانتساع، حيث يحتوي على العديد من المعان المختلفة والمتعددة، حيث إنها: "مجموعة المعاني اللغوية التي تتضمنها الكلمة، فتكون المفردة الكلامية مكونة من مجموعة المعاني التي تقترن بها في المعجم، والتمثيل الدلالي العائد إلى دلالة المفردة يؤخذ من مجموعة التمثيل الدلالي العائد إلى معانيها" (زكريا، ١٩٨٢، ١٤١).

أما فيما يخص المعنى فهو ذلك المصطلح الذي يشير إلى تلك الدلالة المعنوية، وذلك من ضمن تلك الدلالات التي تقوم بالاقتران في الكلمة.

وتنقسم الدلالة إلى نوعين مختلفين، وهما: دلالة الألفاظ، ودلالة التراكيب، لكن طلاب العلم والباحثين قاموا بإهمال جانب التراكيب واعتنوا عناية كبيرة بدراسة الألفاظ، ولما كانت اللغة بشكل عام هي نظاما من أنظمة الرموز الصوتية، أو هي تلك الأصوات التي يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما ذكر ابن جني، لم يكن واضحا هل يوجد أي علاقة بين تلك الرموز الصوتية، وما بين كل من المدلول أو المعنى، أي العلاقة بين الدال والمدلول.

ولعلم الدلالة علاقة مرتبطة ومتصلة بالأصوات، والصرف، والنحو، حيث إن هذه الدلالة تقوم بتقارب هذه العلوم، ولولا هذه الدلالة لأصبحت هذه العلوم لا يوجد فيها حياة. (إسماعيل، ٢٠١١، ١٨).

ولا شك أن قرينة السياق لا يمكن أن تنفصل عن قرينة الدلالة، فالدلالة هي التي توضح السياق، فالسياق يكون بمثابة التركيب أما الدلالة فهي معنى هذا التركيب، ومن خلالها معاً يمكن الوصول إلى الإعراب الصحيح.

وقد جمع أهمية قرينة السياق والدلالة في بعض الأمثلة، ومنها:

-تعلق المفعول به بالسياق: وقد حددها بأن السياق إنما هو منوط بالتعدي واللزوم في الفعل فالأصل أن الفعل المتعدي هو المتعلق بمفعوله، وهو أن يكون مفعولا به واحدا أو أكثر إذا تعددت المفاعيل، والرابط بين الفعل أو ما يعمل عمله وبين المفعول به رابط معنوي أيضا مشتق من الإسناد، ودليله مع المعنى في الجملة علامة الإعراب، ولا يفهم هذا كله إلا من خلال السياق.

وتعلق المفعول المطلق بالسياق: ويظهر المفعول المطلق من خلال السياق بتعلقه بفعله من تعلقه بذاته لأنها لا يحتاجان إلى رابط وذلك لكون المفعول المطلق نفس الفعل في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط وهذا جزء مكمل للعامل به، لا مغاير له، وحركته الإعرابية النصب لأنه يدخل في عموم المفاعيل. (حبنكة، ١٩٩٦، ٥٦٢).

فكان هذا المعنى قرينة السياق على أن هذا المنصوب مفعول لأجله، وإذا فهمنا منه معنى الواسطة كانت الواسطة قرينة معنوية على أن المنصوب هنا إنما هو على نزع الخافض، وإذا فهمنا من المقام معنى الظرفية فالنصب كذلك على نزع الخافض، وإذا فهمنا منه بيان النوع كان النصب على معنى النائب عن المفعول المطلق. ويمكن عند النظر في جملة: "صعدت علواً" أن تختلف معاني المنصوب على النحو الآتي:

١- المفعول به إذا فهمنا من المقام "تعدياً"، ويكون المعنى: "صعدت مكاناً عالياً".



٢- نائب المفعول المطلق إذا فهمنا من المقام "توكيداً"، والمعنى حينئذ: "علوت علواً".

٣- المفعول لأجله إذا فهمنا من المقام "سببية"، والمعنى على ذلك: "صعدت لأعلو".

وكما أن المعنى الوظيفي يحدده النظام في اللغة، والموقع في السياق، كما يحدد العرف الاعتباطي المعنى المعجمي الذي يربط بين الكلمة ومدلولها، فكذلك يعين المقام أولاً على تحديد هذه المعاني جميعاً بما يستفاد منه من القرائن المعنوية، ويعين ثانياً على استكمال المعنى الدلالي الأكبر في إطار الثقافة الشعبية.

رابعا: قرينة النظام والتركيب

تعد قرينة النظام أو التركيب إحدى القرائن التابعة لقرينة السياق، ونعني بها أن النظام التركيبي للجملة النحوية في العربية يقوم على نظام الترتيب، وهذا الترتيب له قرائن أخرى يتعلق بعضها ببعض لتشكل حالة من التضافر وصولاً إلى المعنى والإعراب، فإذا بدأت بقرينة المعنى اللفظي، ثم قرينة السياق، وصولاً إلى قرينة الإعراب، فإنك في منصف الطريف لابد أن تعبر على قرينة النظام النحوي للجملة.

ويظهر بشكل واضح الأثر الخاص بالسياق النحوي في بيان الدلالة النحوية، كما أن السياق النحوي والدلالة النحوية يعدان عنصران أساسيان متفاعلان في كل من الجمل وفي التراكيب من أجل بيان ما فيها من الدلالات الوظيفية، فكما يمد السياق النحوي العنصر الدلالي في الجملة أو النص بالمعنى الأساسي، حيث يمد العنصر الدلالي السياق النحوي بالعديد من الجوانب التي تقوم بمساعدته على تحديده وتمييزه (عبد اللطيف، ٢٠٠٠، ١١٣) وهناك العديد من الأسس من أجل منح الجملة النظام الخاص بالعنصر النحوي، ودلالاتها الخاصة، وهي على النحو الآتي (المخزومي، ١٩٨٦، ٢٢٧):

-ارتباط الألفاظ بتلك العلاقة النحوية التي من خلالها تنتظم المعاني المراد التعبير عنها في تلك النصوص التي تقوم على القواعد النحوية السليمة.

-ارتباط الألفاظ بتلك العلاقات السياقية التي تنتظم بها مفرداته مع بعضها البعض، وتنتظم هي مع ما قبلها وما بعدها من خلال تتابع فكري متناسق يقوم بإخضاع المعنى العام للنص الكلي.

-في بعض الأحيان قد يلجأ المتكلم إلى العدول عن العلاقات النحوية المباشرة إلى الأساليب البيانية أو البلاغية التي من خلالها يرقى بموجبها المستوى الفني للكلام (المخزومي، ١٩٨٦، ٢٢٧):

ومن خلال هذه الأسس، فإن الدلالة التركيبية للنظام النحوي للجملة تضم ثلاثة أنواع من الدلالات المتآزرة مع بعضها البعض، وذلك في منح النص حيويته وفاعليته من خلال إيصال



المعنى المراد، وهذه الأنواع تكمن في: النحوية، والسياقية، والبلاغية، ومن خلال ذلك فإن للسياق دورا هاما في توجيه المعنى التركيبي (الميداني، ٢٠٠٢، ٢٢٤).

ومن خلال قرينة النظام الثابت فيتم تحديد المعنى بالاستناد إلى تلك العناصر اللغوية، ومنها يتوصل النحوي إلى الإعراب، وهذا السياق يقوم بتفسيره (استيفن أولمان) ب: النظم اللفظي للكلام، وموقع الكلمة في ذلك النظم... فإن قرينة السياق، على هذا التفسير، ينبغي أن لا تشمل، الكلمات، والجمل السابقة واللاحقة فحسب، بل النص كله (اولمان، ١٩٧٢، ٥٥).

فقد أقره النحاة القدماء في عدة مواطن ومنها:

- عند تساوي المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير وليس ثم قرينة فالمتقدم منهما هو المبتدأ وجوبا وذلك لتغليب لقرينة النظام النحوي (ابن عقيل، ١٩٨٠، ٢٣٣/١).

وقد أكد المحدثون على الأمر لكون الحكم على الجملة النحوية من القرائن التي توضح المراد وهو التشبيه تبين أن المتقدم منهما هو المبتدأ لكون السياق يقتضي تقدمه عند التساوي في التعريف والتكثير (الغلاييني، ١٩٩٣، ٢٦٩/١).

ومن خلال ذلك فإن اللغويين يؤكدون على ترتيب الكلمات داخل السياق من أجل فهم غرض المعنى، وأغراض الكلام التي تكشف عن الجوانب الهامة من موقف المتكلم، وذلك لأن التركيب تختبئ في خصائصه العديد من الأحوال والإشارات والدلالات المختلفة، وأن السياق هو الذي يستخرج من هذه الخصائص ما تقتضيه، كما أن السياق هو القوة التي تحرك المفردات لتتشع ألوانه ما يراد إشعاعه، فالسياق النحوي هي تلك الشبكة من العلاقات النحوية التي تقوم كل علاقة فيها عند وضوحها على إضاءة المعنى، وقد يعول وضوح المعنى وإنتاج الدلالة على التأخي والتضافر فيما بين قرائن السياق النحوي (الزبيدي، ١٩٨٤، ٧٣).

ويبرز من خلال قرينة النظام النحوي الحمل على المعنى كأحد العناصر الرئيسية في عملية الترجيح والاستبعاد، كما أوضحوا دور العطف، وذلك من خلال اعتباره موصفا حيويًا من تلك المواضع التي تخص الارتباط والتجانس بين أجزاء النص، الأمر الذي يعكس نوعا من الصلة المباشرة ما بين المخاطب والخطاب وذلك لأن العطف يبرز ما يريد المخاطب إيصاله للمخاطب.

كما أن توجيهات المعربين قد اختلفت، وذلك باختلاف العنصر الذي وقع عليه التقديم والتأخير، وذلك يظهر أي لون من التركيب السياقي تم اختياره بناء على تأويل مسبق للنص، أو مدخلا للحصول على تأويل مناسب للنص، وهو ما يعيدنا إلى التحليل المكوناتي ودرس (جون لاينز) في علم الدلالة (حامد، ١٩٩٠، ١٠٠).



ويحكم النحاة بموجب النظام النحوي على حدوث العطف من خلال الحكم على إمكانية اجتماع طرفي العطف (المعطوف و المعطوف عليه) في واقع الحياة المشاهدة وبناء عليه قد يقبلون حدوث هذا العطف أو يستبعدونه، هذا الترتيب الذي يقول به النحاة في قرينة النظام هو أساس التماسك بينهما، وهو في الحقيقة ترتيب بين الأبواب، وهو أن هذه العلامة قد أدركت ضرورة الترابط السياقي بأي حال من الأحوال، كشرط من شروط البلاغة، وجعله مبنياً على المعنى ويتضح هنا أن هذا المعنى ليس معجمياً ولا دلاليًا، حتى لو قصد عبد القاهر ذلك، ولكنه معنى وظيفي، تدور حول وظيفة الباب في السياق (حسان، ٢٠٠٦، ٢٠٤).

الخاتمة

في ختام هذا البحث أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى بأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي وأن يرفعني به في درجات الدنيا والآخرة.

أهم النتائج:

- ١- تعد نظرية القرائن النحوية من أهم النظريات، وليس فقط في علم النحو بل وكل العلوم التي تحتاج إلى طرق استدلال، فهي بمثابة الأدلة والبراهين التي يستدل بها على المعنى والإعراب، كما تسهل الوصول إلى الإعراب والمعنى.
- ٢- تعد قرينة الإعراب هي الغاية المثلى من دراسة علم النحو، وهي كما أقرت إحدى سبل الوصول إلى المعنى، واختلف القدماء والمحدثون حول تلك القضية ولكن الأظهر أن المعاني النحوية تختلف عن سائر المعاني.
- ٣- تعد العوامل النحوية إحدى القرائن والنظريات النحوية التي كثر الخلاف فيها، والأظهر أنه لا داعي إلى التعنت والتشدد في هذا الباب، ويمكن إرجاع العامل على المتكلم كما صنع ابن جني وتبعه فيه بعض المتأخرين.
- ٤- قرينة السياق والدلالة هي إحدى أهم القرائن والتي من خلالها نتوصل إلى المعنى والإعراب، وهي قرينة متفرعة بشكل لا يسع هذا البحث الصغير أن يشملها.
- ٥- يلجأ النحاة إلى قرينة النظام والتركييب في الكثير من الأحيان عن التعويل على النظام الترتيبي للكلام العربيين وعند فقد القرينة الصارفة في الإعراب.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (٢٠٠٨). الخصائص. (ط٤). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. (١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط٢٠). دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة. سعيد جودة السحار وشركائه.
- اسماعيل، طالب محمد. (٢٠١١). مقدمة لدراسة علم الدلالة. (ط١). دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. الأردن.
- الأصفهاني، الحسين بن محمد. (٢٠٠٣). المفردات في غريب القرآن (مراجعته: وائل أحمد عبد الرحمن). (د.ط.). المكتبة التوفيقية. القاهرة.
- أولمان، ستيفن. (١٩٧٢). دور الكلمة في اللغة (ترجمة: كمال محمد بشر). (د.ط.). مكتبة الشباب. القاهرة.
- البحيري، سعد حسن. (١٩٩٧). علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات. (ط١). الشركة المصرية للنشر لونجمان. القاهرة.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي. (١٩٩٦). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (تحقيق: د. علي دحروج). (ط١). مكتبة لبنان - ناشرون.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (١٩٩١). العوامل النحوية. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر.
- الجياني، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي أبو عبد الله، جمال الدين. (١٩٩٠). شرح تسهيل الفوائد (المحققان: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون). (ط١). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- حامد، نوال. (١٩٩٠). ظاهرة التأويل بالحذف في القرآن الكريم، سورة البقرة أنموذجا (رسالة ماجستير). جامعة تلمسان.
- حبنكة، عبد الرحمن بن حسن. (١٩٩٦). البلاغة العربية. (ط١). دار القلم. دمشق. الدار الشامية. بيروت.
- حسان، تمام عمر. (٢٠٠٦). اللغة العربية مبناها ومعناها. (ط٥). عالم الكتب.
- الطبي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين. (١٩٨٦). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق: د. أحمد الخرائط). (ط١). دار القلم. دمشق.
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي. (١٩٩٩). مختار الصحاح (المحقق: يوسف الشيخ محمد). (ط٥). المكتبة العصرية - الدار النموذجية. صيدا. بيروت.
- الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٨٦). الإيضاح في علل النحو (المحقق: د. مازن المبارك). (ط٥). دار النفائس. بيروت.
- زكريا، ميشال. (١٩٨٢). الألسنية التوليدية التحولية، النظرية اللسانية. (ط١). المؤسسة الجامعية للدراسات. بيروت.
- الزبيدي، توفيق. (١٩٨٤). أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث. الدار العربية للكتاب. القاهرة.
- السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠). معاني النحو. (ط١). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن.
- طويرات، فوزية. (٢٠١٧). السياق وتجليات تطبيقه في القرآن الكريم. (رسالة ماجستير) قسم اللغة والأدب العربي. كلية الآداب. جامعة محمد بوضياف. الجزائر.
- عبد الصادق، إيهاب عبد الحميد سلامة. (٢٠١٦). قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه (أطروحة دكتوراه). كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. جامعة عين شمس.
- عبد اللطيف، محمد. (٢٠٠٠). النحو والدلالة، مدخل دراسة المعنى النحوي والدلالي. دار الشروق.
- العتار، عبد الحفيظ. (٢٠١٦). نظرية العامل عند المحدثين "إبراهيم مصطفى أنموذجا" (رسالة ماجستير). جامعة



محمد بوضياف. المسيلة.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (١٩٨٢). التبيان في علوم القرآن (تحقيق: علي محمد البجاوي). (ط٢). دار الجبل، بيروت.

العبد، تقي الدين ابن دقيق. (١٩٩٢). إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (تحقيق: الفقي شاكِر). مطبعة السنة المحمدية.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. (١٩٩٣). جامع الدروس العربية. (ط٢٨). المكتبة العصرية. صيدا. بيروت.
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين. (١٩٦٤). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش). (ط٢). دار الكتب المصرية. القاهرة.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (١٩٧٤). مشكل إعراب القرآن (تحقيق: ياسين محمد السواس). (ط١). دمشق.

المجددي، محمد عميم الإحسان البركتين. (٢٠٠٣). التعريفات الفقهية. (ط١). دار الكتب العلمية.

المخزومي، مهدي. (١٩٨٦). في النحو العربي. دار الرائد العربي، بيروت.

النحوي، عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي. (١٩٩٣). شرح كتاب الحدود في النحو (تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري). (ط٢). مكتبة وهبة. القاهرة.

القشيري النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. (١٩٥٥). صحيح مسلم (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي).

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة؛ دار إحياء التراث العربي. بيروت.

حسن، عباس. (د.ت). النحو الوافي. (ط١). دار المعارف.

Reference

- Abdul Latif, Muhammad. (2000). Syntax and Semantics: An Introduction to the Study of Grammatical and Semantic Meaning. Dar al-Shorouk.
- Abdul Sadiq, Ehab Abdul Hamid Salama. (2016). The Role of Context in Grammar Standardization and Syntactic Direction in Sibawayh's Book (Doctoral dissertation). Faculty of Arts, Sciences, and Education, Ain Shams University.
- Al-Akbari, Abu al-Baqa Abdullah bin al-Hussain. (1982). Al-Tibyan fi Ulum al-Quran (Ali Muhammad Al-Bajawi, Ed.). (2nd ed.). Dar al-Jeel, Beirut.
- Al-Attar, Abdul Hafiz. (2016). The Theory of the Agent in Modernists: Ibrahim Mustafa as a Model (Master's thesis). Mohamed Boudiaf University, M'Sila.
- Al-Buhairi, Saad Hassan. (1997). Text Linguistics: Concepts and Directions. (1st ed.). The Egyptian Publishing Company Longman, Cairo.
- Al-Eid, Taqi al-Din Ibn Daqiq. (1992). Ihkam al-Ahkam Sharh Umdat al-Ahkam (Al-Faqih Shakir, Ed.). Al-Sunnah Al-Muhammadiyah Printing House.
- Al-Ghalayini, Mustafa bin Muhammad Salim. (1993). Jami' al-Durus al-Arabiya. (28th ed.). Al-Maktabah al-Asriyyah, Sidon, Beirut.
- Al-Halabi, Ahmad bin Yusuf, known as Al-Samin. (1986). Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknun (Ahmed al-Kharait, Ed.). (1st ed.). Dar al-Qalam, Damascus.
- Al-Isfahani, Al-Hussain bin Muhammad. (2003). Al-Mufradat fi Gharib al-Quran



- (Wael Ahmed Abdul Rahman, Rev.). (n.d.). Al-Maktabah al-Tawfiqiyah, Cairo.
- Al-Jiyani, Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i Abu Abdullah, Jamal al-Din. (1990). Sharh Tasheel al-Fawaid (Abdul Rahman al-Sayed & Muhammad Badawi al-Mukhtoun, Eds.). (1st ed.). Hijr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising.
 - Al-Jurjani, Abdul Qahir bin Abdul Rahman. (1991). Grammatical Factors. Horus International Publishing and Distribution, Egypt.
 - Al-Makhzoumi, Mahdi. (1986). In Arabic Grammar. Dar al-Raed al-Arabi, Beirut.
 - Al-Mujaddidi, Muhammad Amim al-Ihsan al-Barkati. (2003). Fiqh Definitions. (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
 - Al-Nahwi, Abdullah bin Ahmed al-Fakihi al-Makki. (1993). Sharh Kitab al-Hudud fi al-Nahw (Al-Mutawalli Ramadan Ahmed Al-Demeri, Ed.). (2nd ed.). Maktabat Wahba, Cairo.
 - Al-Qaisi, Maki bin Abi Talib. (1974). Mushkil l'rab al-Quran (Yasin Muhammad al-Sawas, Ed.). (1st ed.). Damascus.
 - Al-Qurtubi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Abi Bakr bin Farah al-Ansari al-Khazraji Shams al-Din. (1964). Al-Jami' li-Ahkam al-Quran (Ahmed Al-Bardouni & Ibrahim Atfesh, Eds.). (2nd ed.). Dar al-Kutub al-Misriyah, Cairo.
 - Al-Qushayri al-Naysaburi, Abu al-Husayn Muslim bin al-Hajjaj. (1955). Sahih Muslim (Muhammad Fuad Abdul Baqi, Ed.). Isa al-Babi al-Halabi Press and Partners, Cairo; Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.
 - Al-Razi, Zain al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir al-Hanafi. (1999). Mukhtar al-Sihah (Yusuf Al-Sheikh Muhammad, Ed.). (5th ed.). Al-Maktabah al-Asriyyah – Al-Dar al-Namudhajiyyah, Sidon, Beirut.
 - Al-Samarrai, Fadil Salih. (2000). The Meanings of Syntax. (1st ed.). Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Jordan.
 - Al-Tahanawi, Muhammad bin Ali Ibn al-Qadi Muhammad Hamed bin Muhammad Saber al-Faruqi al-Hanafi. (1996). Kashf Istilahat al-Funun wal-Ulum (Ali Dahrouj, Ed.). (1st ed.). Librairie du Liban Publishers.
 - Al-Zaidi, Tawfiq. (1984). The Impact of Linguistics on Modern Arabic Criticism. The Arab Publishing House, Cairo.
 - Al-Zajjaji, Abu al-Qasim. (1986). Al-Iyдах fi Illal al-Nahw (Mazen Al-Mubarak, Ed.). (5th ed.). Dar al-Nafaes, Beirut.
 - Habannakah, Abdul Rahman bin Hassan. (1996). Arabic Rhetoric. (1st ed.). Dar



al-Qalam, Damascus; Al-Dar Al-Shamiya, Beirut.

- Hamid, Nawal. (1990). The Phenomenon of Interpretation by Omission in the Holy Quran, Surah Al-Baqarah as a Model (Master's thesis). University of Tlemcen.
- Hassan, Abbas. (n.d.). Al-Nahw al-Wafi. (1st ed.). Dar al-Ma'arif.
- Hassan, Tammam Omar. (2006). The Structure and Meaning of the Arabic Language. (5th ed.). Alam al-Kutub.
- Ibn Aqil, Abdullah bin Abdul Rahman al-Aqeeli al-Hamadhani al-Misri. (1980). Sharh Ibn Aqil ala Alfyyat Ibn Malik (Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Ed.). (20th ed.). Dar al-Turath – Cairo, Dar Misr for Printing. Saeed Jawdat al-Sahhar and Partners.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman al-Mawsili. (2008). Al-Khasa'is. (4th ed.). The Egyptian General Book Organization.
- Ismail, Talib Muhammad. (2011). Introduction to the Study of Semantics. (1st ed.). Dar Kunooz Al-Maarifah for Publishing and Distribution, Jordan.
- Tuwairat, Fawzia. (2017). Context and Its Manifestations in the Holy Quran. (Master's thesis). Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Mohamed Boudiaf University, Algeria.
- Ullmann, Stephen. (1972). The Role of the Word in Language (Kamal Muhammad Bishr, Trans.). (n.d.). Maktabat al-Shabab, Cairo.
- Zakaria, Michel. (1982). Generative Transformational Linguistics: The Linguistic Theory. (1st ed.). University Institution for Studies, Beirut.

